اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

الـــدرجـــات الـوظـيـفـيـة والبطالة

الوظائـف الحكوميـة والبطالـة جدليتـان متصارعتـان في ظـل انحسـار دور القطـاع الخاصـ في إمكانيـة توفير فرصـ العمل للعاطلين ، ولعل إعلان مجلس الوزراء عما مقداره ٤٠ ألف درجة وظيفيـة للعام الحالي محاولة لامتصاص زخـم البطالة المتصاعد والمتنامي .

وإذا مـا أردنا الحديث عن فرص العمـل في المؤسسات الحكومية تقفز أمامنـا وبدون تردد موضوعة البطالـة المقنعة التي تعج بها الدوائـر الحكوميـة كافة ، وهـي مشهد لافت للنظر لـه انعكاساته السلبيـة علـى قـدرة المؤسسـات الإداريـة والتنظيميـة والمالية ، حيث تخلق هـذه الحالة ترهلاً وإرباكاً في هذه المؤسسات ، وهي بطبيعـة الحال نزوع نحو الثقـل الإداري وغيـاب الانسيابية في العمـل ، خاصـة إذا ماعرفنـا أن التكنولوجيـا الحديثـة تستغني عـن الكثير من المـوارد البشرية في العمل وتختصـر كذلك الكثير مـن الحلقـات الإدارية ، ولكـن التخمة التـي تعانيهـا المؤسسات الحكوميـة حاليـاً في العراق تدعو إلى السعـي الجاد لخلق منافذ استيعـاب أخـرى للعاطلين عن العمـل واحتواء الكفـاءات منهم ، حيث نرى أن القطاع الخاصـ والاستثمار الفاعل فيه هو السبيل الأمثل لامتصاص نسبة كبيرة من البطالة .

ونـرى في هـذا الاتجاه أيضـا أن المضـي من قبـل الحكومة على تخصيص درجات وظيفية بهذه الكيفية ومن دون ضوابط تراعى فيها معايير الخدمـة المدنية والاختصاص والكفاءة ، سيجعل من هـذا الكم الهائـل من الدرجـاتِ الوظيفيـة تعزيز وإضافـة لنسب البطالـة المقنعة المرتفعة أصلاً ، كما أنهـا تعطيل لقدرات وكفاءات الكثـير من الخريجين لاشتغالهم بغـير اختصاصاتهم على طريقة توفير فرص العمل كإسقاط فرض .

وسيبقى صـراع فرص العمـل ومستويات البطالـة مستمراً ، إذا لم يؤخـذ بنظر الاعتبار عـدد من القوانين لاسيمـا قانون الخدمة المدنيـة بصيغـة جديـدة تتسـق ومتطلبـات العصـر وهيكليـة المؤسسات الحكومية وطريقـة الإدارة الرشيدة ، حيث من الممكن هنـا المساهمة إلى حد كبير في اعتماد الحاجة الملحة من الوظائف وبحسـب أولويـات لقطاعات بعينهـا من دون إغـراق المؤسسات بأفـواج مـن الموظفين غـير القادرين علـى الإنتـاج والتعاطي مع متطلبات الوظيفة الحقيقية .

كمـا أن مخرجات التعليم العالي يفترض أن تكون بحسب الحاجة الفعليـة ومتطلبات المرحلة ونـوع الأعمال المطلوبـة للمؤسسات سـواء أكانـت للقطـاع العام أم الخاصـ وبناء الخطـط التنموية المتوسطـة والبعيـدة المدى على أساس الحاجـة والاختصاص الدقيـق بشـكل منظم ومرحلـي ، حيث نرى أن مخرجـات التعليم العـالي الحاليـة لا تنسجـم وخطـط التنميـة الموضوعـة من قبل وزارة التخطيط ، وإن كانت تقترب من ملامسة الخطط التنموية إلا أنها بشكل يسير ،وغالبا ما تلجأ وزارة التعليم العالي إلى قبول جميع خريجي الدراسات الثانويـة في اختصاصات غير مطلوبة في الوقـت الحاضـر أو علـى المـدى المتوسـط ، فتكـون المحصلة النهائيـة أفواجاً كبيرة م العاطلين عـن العمل بسبب غياب الرؤى والتخطيط الصائب والتنسيق بين الوزارات ذات العلاقة .

بعد إقرارها بنحو 11 تريليون دينار

المالية النيابية :أولويات التكميلية يجب أن تطابق نصّ الموازنة الاتحادية

□ بغداد / المدى

موازنة تكميلية وبغداد كما هي

أكـدت اللجنـة الماليـة في مجلس النواب ١٣,٥ مليـار دولار (نحـو ١٧ تريليـون دينار).

وينص أحـد بنـود الموازنـة العامـة لعام ٢٠١٢ أنـه "في حـال ارتفـاع سعـر النفط لأكثر مـن ٨٥ دولارا للبرميل، فـان المبالغ الفائضـة مـن الموازنـة يتـم توزيعها على المواطنـين"، إلا أن وزارة الماليـة أكـدت حينهـا أن قيمـة العجز والفائـض ستظهر بعد شهر حزيران /يونيو الماضي.

وكانت الحكومة قد أقرت الموازنة التكميلية لعـام ٢٠١٢ الحالي بمبلـغ يصل إلى نحو ١١ تريليـون دينـار عراقـي، مشـيرة إلى تخصيـص ٤٠ ألف درجـة وظيفية كحاجة فورية ضمن الموازنة التكميلية.

ونقـل بيـان رسمـي، اطلعـت عليـه المدى عـن الناطـق باسـم الحكومة علـي الدباغ قولـه أن مجلـس الـوزراء أقـر الموازنـة التكميليـة لعـام ٢٠١٢ بمبلـغ إجمـالي قـدره ١٠ تريليونـات و٨٧٥ مليـار دينار عراقي توزعت علي الأولويات الضرورية لاحتياجات الدولة".

وبـين الدباغ أن أبرز مـا تضمنته الموازنة التكميلية هـو تخصيص ٢ تريليون دينار لمشاريع وزارة الكهربـاء،و ١,٤ تريليون للبطاقـة التموينيـة وترليـون دينـار كتخصيصـات لوزارة الدفـاع ومبلغ ٨٣٠ مليار دينار تعويضات حرب الكويت".

وأضاف أن"الموازنة التكميلية قد خصصت ٤٠ ألف درجة وظيفية كحاجة فورية، على أن تكـون ٢٤ ألـف درجـة منهـا لوزارتي الدفـاع والداخليـة، فيما توزعـت الأخرى علـى وزارات وهيئات الدولة لتثبيت ذوي العقـود الذين تم تعيينهـم سابقاً"، مشيرا إلى أن "الموازنة التكميلية تتطلب مصادقة وإقرار مجلس النواب عليها".

وأقـرت الحكومة في الخامـس من كانون الأول الماضـي موازنـة العـام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينـار عراقـي) وبعجـز يصـل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

في الوقت نفسـه قالت عضو اللجنة المالية نجيـة نجيـب إن موازنـة العـام المقبـل ستشهـد التعامـل بالعملـة الجديـدة بعـد حـذف ثلاثة أصفـار من العملـة الحاليـة"، مبينـة أن "عمليـة تبديـل العملـة وحـذف الأصفـار ستستغـرق قرابـة السنتين بعد التحضـيرات للعمليـة التي بـدأت منذ أكثر من عام".

وأضافت نجيـب أن مجلس الوزراء وافق خلال اجتماعه بمحافظ البنك المركزي على مشـروع حـذف الأصفـار وتبديـل العملة العراقية بعد أن قرر في وقت سابق التريث بالمشـروع نتيجة ارتفـاع سعر الدولار في الأسـواق المحلية خلال الأشهـر الماضية"، مشـيرة إلى أن "مشـروع حـذف الأصفار وتبديـل العملـة يهـدف إلى هيكلـة العملة العراقية بالشكل الذي ينسجم مع التعامل التجاري للعراق داخليا وخارجيا".

وأكـدت نجيـب أن "اللجنة الماليـة والبنك المركـزي اتفقا خـلال اجتماعها الأخير بأن يكـون العـام المقبـل موعـداً للبـدء بحذف الأصفار وتكون موازنة عام ٢٠١٣ بالعملة الجديدة إلا إذا كان هناك عائق يحول دون ذلـك"، مشددة على "ضرورة دعم الحكومة والبرلمـان للمشـروع لإعادة هيكلـة العملة العراقية".

واعتـبرت نجيـب أن "عـزوف التجـار والشركات عـن استعمال العملـة العراقية والتـداول بها قـد دفع بالبنـك المركزي إلى تبنـي مشـروع حـذف الأصفـار"، مؤكدة أن "هـذا المشـروع من شأنـه إصلاح نظام إدارة العملة وتسهيل استخدامها".

رخـصـة لإنـشـاء مـديـنـة سـيـاحـيـة فـي تـكـريـت

□صلاح الدين /المدى

منحت هيئة استثمـار صلاح الدين رخصـة استثماريـة لإنشـاء مدينة سياحيـة تحتـوي علـى مجمعـات ترفيهيـة في مدينـة تكريـت مركـز محافظة صلاح الدين.

وقـال مديـر إعـلام الهيئـة عمـر محمـد عبدالله بحسب(الوكالـة الإخباريـة للأنبـاء): تم منح إجازة استثماريـة لشركة محلية بالتعاون مـع شركـة تركيـة لإنشـاء مدينـة سياحية متكاملـة تتضمن مجمعات ترفيهيـة وقاعات خاصـة للأعراس والمناسبـات وفنـادق ومـولات تجاريـة كبـيرة وتحيطهـا حدائـق ومتنزهـات للعوائـل. وأضاف: إن المشروع خصصت له أرض بمساحة (١٣) دونما وتم تسليمها للمستثمر للمباشرة بالإنشـاء، مشيراً إلى أن فترة إنجـازه محددة بسنة ونصف السنة.

وتتمتـع محافظـة صـلاح الديـن بمميـزات عـدة جعلتهـا في مقدمـة المحافظـات العراقية التـي تتسابق عليهـا الشركات المحليـة والأجنبية للاستثمـار فيهـا، نظـراً لمـا تمتلكه من ثـروات طبيعيـة كالنفط والغاز والكبريت والفوسفـات وتكوينات جيلوجية متنوعة أخرى ومساحات زراعيـه واسعة ومناطق للاستثمار السياحـي والترفيهـي، إضافة إلى موقعهـا المتربع في وسـط العراق يجعـل التنقـل مـع المحافظـات الأخرى مرناً وسريعا،وتمتلك عددا كبـيرا من الخـبراء والمختصين في المجـالات الهندسيـة والاقتصاديـة والصناعيـة والصحيـة يشكلـون القاعـدة العلمية للاستثمـار، فضلاً عن وجود طاقات شبابية كبيرة من أبناء المحافظة يمكن الاعتماد عليها كأيد عاملة ماهرة .

دعوة لشركات النفط بالتخلّي عن نصف أرباحها للبصرة

□ البصرة /المدى

دعا عضو مجلس النواب منصور التميمي إلى إلـزام شركات النفـط الأجنبية التي تتولى تطوير حقـول نفطية في البصرة بتخصيـص نصف أرباحها إلى المحافظة كتعويض لها عن الأضرار التي تلحق بها بسبب توسع المشاريع النفطية.

وقال النائب منصور التميمي في مؤتمر صحـافي إن على شركات النفط الأجنبية التـي تقـوم بتطويـر حقـول نفطيـة في البصـرة التخلـي عـن نصـف أرباحهـا للمحافظة تعويضاً عن الأضرار الفادحة التي تسببها".

وأضـاف إن "المشاريع التـي تنفذها تلك الشـركات أدت إلى تلوث بيئي خطر، كما إنهـا تسببت بالاستحـواذ على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، إضافـة إلى تدميرها للبنيـة التحتية من طرق وجسور".

ولفـت التميمـي وهـو أحد أبـرز شيوخ عشـيرة بنـي تميـم التـي يتركـز وجود أفرادهـا في جنوب العـراق والسعودية والكويـت إلى أن "الحكومـة المحلية في البصـرة يجـب عليهـا مطالبـة الحكومة المركزيـة بإلـزام الشـركات النفطيـة الأجنبيـة بتقـديم نصـف أرباحهـا للمحافظة".

وتابـع إن "الحكومـة إذا رفضـت الاستجابة فعلى الحكومة المحلية اللجوء إلى المحاكم المختصـة سعياً وراء حقوق المحافظة التي تحولت إلى أشبه بمحرقة لكـثرة الدخـان والغـازات المتطايرة من حقولها"، حسب تعبيره.

وأكد أن البصرة من غير المعقول والمقبول أن توفـر نحـو ٩٠٪ مـن موازنـة الدولة ومـن ثم تحصل على ١,٥ ٪ منها"، مبيناً أن "هذه الشركات لم يخفف وجودها في المحافظـة حتـى مـن ظاهـرة البطالة لأن آلاف الموظفـين في شركة نفـط الجنوب الحكوميـة تم نقلهم للعمل فيها".

ويشـار إلى أن محافظـة البصرة تعد من أكثر المحافظات العراقيـة إنتاجا للنفط، وتمتلك نحو ٥٩٪ من إجمالي احتياطات العـراق النفطيـة بواقـع ٦٧,٩ مليـار برميـل، وتضـم خمسـة مـن أصـل أكبر سبعـة حقـول نفطيـة في البـلاد تصنف على أنها (فوق العملاقـة)، وهي الرميلة الشماليـة والرميلـة الجنوبية ومجنون والزبير وغرب القرنة (٢).

مطالبـة نـيـابـيـة بمـراقـبـة مـكـاتـب الـصـيـرفـة

□ بغداد / المدى

طالـب عضـو اللجنـة الماليـة فـي مجلـس النـواب إبراهيـم المطلـك بتشديد الرقابة القانونية على عمـل مكاتب الصيرفة والحـوالات للحـد مـن عمليات تهريـب العملـة الصعبـة إلى الخارج.

وقـال المطلـك بحسب(الوكالـة الإخباريـة للأنبـاء): رغم أن عمليـات تهريب العملات توجد في جميع بلدان العالم وتجرى بطـرق مختلفـة، إلا أنها تكون بنسب متفاوتـة بين بلد وآخر، ولكن نسبـة تهريب العملات في العراق كبيـرة وبدأت تنتشر بسرعة نتيجة غياب الرقابة الفعلية على مكاتب الصيرفة.

وأضـاف: إن طرق إجـراء تهريب العملة الصعبـة في العراق تجـري مـن عـدة طـرق، منهـا مكاتـب الحـوالات الداخليـة والخارجيـة للعملات رغم أنها مجـازة رسمياً من الدولة لكنها تقوم بعمليات مشكوك فيها بسبب عدم وجود سيطرة حقيقية من قبل الحكومة عليها.وذكر: يجب وضع ضوابط وإجراءات قانونيـة لمتابعـة عمـل مكاتـب الصيرفـة ومكاتـب تحويـل العمـلات النقديـة بالكاشـ لأنها ستضـر الإقتصـاد الوطني، مبينـاً، أن الظاهرة ستظهر خطورتها لاحقـاً من خلال تدهور العملة المحلية.

إلـى ذلـك عـزا الخبيـر المالـي نافـع الياسـ عبو سبـب عدم رغبـة الدول العالميـة بالتعامل مـع الدينار إلـى تذبذب سعر صرفـه أمـام العمـلات الصعبة وغيـاب الاستقـرار السياسي والاقتصادي في البلد.

وقـال عبـو إن السياسة النقديـة التي يتبعها البنـك المركزي تتحمـل مسؤولية رفض الـدول الإقليميـة والعالمية التعامل بالدينـار العراقـي، لأنها لا تسمـح بخروج كميـات كبيرة من العملـة المحليـة إلى الخارج وقيـدت المسافريـن بأخذ مبالغ محدودة من الدينار عند سفرهم.

وأضـاف: إن البنـك المركـزي يخشـى دخول عمـلات مزورة عنـد السماح بدخول وخروج العمـلات العراقية، لكن السماح بخروجهـا من البلد سيجبـر البلدان في التعامـل بها وتصبح مقبولة دولياً ولها قيمة حقيقية أمام العملات الأخرى.

وبيـن: أن الدينـار يحتاج إلـى الاستقـرار السياسي ومن ثم الاقتصـادي المتمثل بتنويع الإيرادات المالية وزيادة الإنتاج الإجمالـي للبلـد والحفـاظ على سعـر صرفه مقابـل العملات الصعبـة كالدولار لكي يصبـح الدينار عملة دولية مرغوبة في جميع دول العالم.

وغالبـا ما يشكـو المعتمـرون والمسافـرون العراقيون عدم تعامـل الـدول العالميـة لاسيمـا الـدول المجـاورة بالعملـة العراقية في الخارج خشية المضاربات أو التزوير، فضلا عن الانخفاض المستمر لقيمة الدينار أمام الدولار.

700 دار واطئة الكلفة للنازحين شمالي بغداد

□بغداد / المدى

تعتـزم وزارة الهجـرة والمهجرين بنـاء ٧٠٠ دار واطئـة الكلفة شمالي بغداد للنازحين مؤكدة أنها ستعمل بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة لتهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذ المشروع.

وقـال وزير الهجرة والمهجرين دينار نجمان دوسكي في بيان صحفي علـى هامش استقبالـه ممثلة المفوضية السامية لشـؤون اللاجئين لدى العـراق، إن الوزارة تعتزم بنـاء ٧٠٠ دار واطئة الكلفة في منطقة سبع البور، شمالي بغداد".

وأضـاف دوسكي أنـه "تم الاتفـاق مـع المفوضيـة السامية لشـؤون اللاجئـين على البـدء بتنفيذ المشـروع للقضـاء على أزمـة السكن التي يعانيهـا النازحـون ولمـا له من أهميـة في حل مشكلة النـزوح"، مشيرا إلى أن "الـوزارة ستقـوم بالتنسيق مـع الـوزارات ذات العلاقة لتهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذ المشروع".

وكان العـراق قـد شهد واحدة مـن أكبر حركات العـودة الطوعية خلال السنـوات الماضيـة تقـدر بنحـو ٥٠٠ ألف مـن العائديـن إلى مناطقهم الأصليـة سواء كانـوا نازحين من مناطق داخل العـراق أو من خارجه، فيمـا تتعـاون مفوضيـة الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين مـع الحكومة العراقية لدعم النازحين داخليا والعائدين من ذوي الحاجات الماسة.

مصدر:المشاكل السياسية أثرت سلباً على القطاع العام

□ بغداد / المدى

قال رئيس الاتحـاد الدولي لرجال الأعمـال حميد العقابـي إن تخلف القطـاع الخاص وعـدم تطـوره يرجع إلى العمل بالنظام الشمولي وهيمنة القطـاع العام على القطاع الخاص.

وقـال العقابـي بحسب(الوكالـة الإخباريـة للأنبـاء):إن القطـاع الخاصـ يعـاني تخلفـا كبـيرا نتيجة انشغـال الحكومة بالمشاكل السياسيـة وعـدم اهتمامهـا وتشجيعها لهذا القطاع،مشيرا إلى أن تخلـف القطاع الخاصـ سببه استمـرار العقول القديمـة بالعمل بالنظـام الشمولي وهيمنة القطاع العام على القطاع الخاص.

وأضـاف : إن الدولـة لا تشجـع القطاع الخاص ولم تعامله بجدية، لانشغالها بالمشاكل السياسية تاركـة تخلـف القطاع يـزداد يوما بعد آخر،دون إعانته على النهوض لمواكبة حركة الاقتصاد العالمي.

وأشـار العقابـي إلى أن الحكومة الاتحادية يجب أن تعمل على فصل العلاقـات السياسية عـن العلاقات الاقتصاديـة وفسـح مساحـات واسعة للقطـاع الخاص للعمل في السوق ،مطالبا بضـرورة: تأهيل القطاع الخاص من الناحية المادية والمعنوية لدعـم وتعزيز الاقتصاد العراقي.

وتابـع رئيـس الاتحـاد العراقـي الـدولي لرجـال الأعمـال: إن القطـاع الخاصـ ظهـر في ظروف صعبة نتيجة الحـروب والحصار الاقتصادي ،بالإضافـة إلى إهمال الدولـة للبنـى التحتيـة للقطـاع الخاص والعام .